وزير المالية يبحث مع المستشار الاقتصادي للمبعوث الأممي وسفيرة فرنسا التحديات الاقتصادية والمالية وانعكاساتها العامة

عدن / سبأ:

بحث وزير المالية سالم بن بريك، أمس، في العاصمة المؤقتة عدن، مع المستشار الاقتصادي الخاص لمبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن ديرك جان أومتزجت، والوفد المرافق له، المستجدات الاقتصادية وانعكاساتها على الأوضاع العامة وفي مقدمتها الجوانب الخدمية والمعيشية للمواطنين.

وجرى خلال اللقاء الذي ضم وكيلي وزارة المالية لقطاع الموازنة مختار الشريحي، وقطاع العلاقات الخارجية الدكتور نصر الحربي، ووكيل الوزارة المساعد لقطاع العلاقات الخارجية عبدالقادر أمين، تسليط الضوء على قرار الإدارة الأمريكية بشأن تصنيف مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني «منظمة إرهابية أجنبية».

كما جرى التطرق إلى الآثار السلبية الكبيرة لمواصلة مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني حربها الاقتصادية على اليمن واليمنيين، وحصارها على تصدير النفط الخام الذي يشكل ما نسبته نحو 65 في المائة من الموازنة العامة للدولة، وهو الأمر الذي تسبب في فرض تحديات كبيرة أمام المالية العامة، وتعميق المعاناة الإنسانية وتراجع مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، وكذا التطرق إلى ضمان إنسيابية إمدادات وسلاسل التجارة والمساعدات الإنسانية، والجهود الإقليمية والدولية والأممية لتحقيق السلام في اليمن.

وأكد اللقاء أيضاً، أهمية مواصلة الدول الشقيقة والصديقة وشركاء الحكومة دعم وإسناد جهود الحكومة في سبيل مواصلة الإصلاحات الشاملة ومواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها المالية العامة، والعمل على تحسين الأوضاع المختلفة ولاسيّما الخدمية والمعيشية، وتحقيق استقرار وتحسن الاقتصاد الوطني، والحد من تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي.

وتطرق وزير المالية بن بريك، إلى آخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية، والجهود الحكومية لمواجهة تحديات المالية العامة في ظل الظروف الصعبة الراهنة التي تعيشها البلاد.. مشيداً بالقرار الأمريكي بشأن تصنيف مليشيا الحوثي «منظمة إرهابية أجنبية».. مثمناً دعم الدول الشقيقة والصديقة لجهود الحكومة في سبيل تحسين الأوضاع العامة.

وأشار إلى الآثار السلبية الكبيرة على توقف تصدير النفط الخام بسبب استهداف المليشيا الحوثية للمنشآت الحيوية لتصدير النفط.. مؤكداً على أهمية دعم جهود استئناف تصدير النفط الخام من أجل تعزيز الموارد العامة للدولة واستدامة المالية العامة، وتمكين الحكومة من الإيفاء بالتزاماتها والقيام بمسؤولياتها الوطنية في مواجهة التحديات الاقتصادية ومكافحة الفساد وتقديم الخدمات للمواطنين.

من جانبه أعرب المستشار الاقتصادي الأممي، عن تقديره للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل استقرار الأوضاع الاقتصادية، وتحسين الأوضاع الخدمية والمعيشية.

كما بحث وزير المالية سالم بن بريك، أمس، في العاصمة المؤقتة عدن، مع سفيرة فرنسا لدى اليمن كاترين قرم كمون، آخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية، والجهود الحكومية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها المالية العامة في ظل الظروف الصعبة الراهنة التي تعيشها البلاد.

وتطرق اللقاء الذي ضم وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع العلاقات الخارجية عبدالقادر أمين، إلى أهمية قرار الإدارة الأمريكية بشأن تصنيف مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني «منظمة إرهابية أجنبية»، وأهمية خطة ورؤية الحكومة بشأن تحقيق الإصلاح والتعافي الاقتصادي والتنمية الشاملة، وكذا أهمية استمرار الدعم الإقليمي والدولي لجهود الحكومة في مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاحات الشاملة في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية، ودعم مسارات الإصلاح الحكومي وبمقدمتها تنمية الموارد الاقتصادية ومكافحة الفساد، إضافة إلى انحسار التمويلات الدولية للقطاعات الحيوية بشكل كبير.

وأكد اللقاء أيضا، على أهمية دعم جهود استئناف تصدير النفط الخام من أجل تعزيز الموارد العامة للدولة واستدامة المالية العامة، وانعكاس ذلك بشكل إيجابي على تحسين الأوضاع العامة والخدمات الأساسية والحياة المعيشية للمواطنين، والحد من المعاناة الإنسانية وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي بين أوساط مختلف فئات وشرائح المجتمع، والتي تفاقمت بسبب جرائم وممارسات المليشيا الحوثية الإرهابية.

واستعرض وزير المالية بن بريك، مستجدات الأوضاع العامة والقطاعين الاقتصادي والمالي في البلاد، وجهود الحكومة وفقاً لتوجهات مجلس القيادة الرئاسي في مواجهة التحديات الكبيرة المترتبة على استمرار مليشيا الحوثي في حربها الاقتصادية وحصارها على تصدير النفط الخام الذي يشكل ما نسبته نحو 65 في المائة من الموازنة العامة للدولة.

وأشاد بدعم الأشقاء والأصدقاء ومنهم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وفرنسا لليمن واليمنيين.. مؤكداً أهمية مواصلة دعم الحكومة للقيام بمسؤولياتها الوطنية، واستمرار الجهود الحكومية الهادفة إلى تحسين الأوضاع العامة وتحقيق استقرار وتحسن الاقتصاد الوطني.

من جانبها أعربت السفيرة الفرنسية، عن تقديرها للجهود الحكومية المبذولة من أجل تحسين الأوضاع العامة وتقديم الخدمات للمواطنين .. مجددة تأكيدها حرص حكومة بلادها على مواصلة دعم اليمن والحكومة ومؤسسات الدولة للإسهام في الحد من تداعيات الأزمة الاقتصادية وإنعكاساتها السلبية بشكل عام.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.تتمات.. تتمات.. تتمات..

في اجتماع عقده..

على امتداد مسرح العمليات في ضوء قرار مجلس القيادة الرئاسي بشأن وحدة الجبهات ومستوى الجاهزية القتالية لمواجهة كافة الخيارات التصعيدية التي قد تذهب اليها المليشيات الحوثية، على خلفية اعادة تصنيفها منظمة ارهابية دولية.

كما استمع الاجتماع الى تحديث بشأن التطورات المرتبطة بالغارات الجوية الامريكية على المواقع العسكرية للمليشيات الارهابية الحوثية المدعومة من النظام الإيراني.

وحمل الاجتماع المليشيات الحوثية المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد، فضلا عن جلب العقوبات الدولية وعسكرة المياه الاقليمية ومفاقمة الاوضاع الانسانية والمعيشية ومفاقمة معاناة اليمنيين.

وذكر الاجتماع بالمبادرات التي قدمها مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والاشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، من اجل إحلال السلام، وانهاء الحرب وتخفيف المعاناة الانسانية، التي قوبلت جميعها بتعنت مليشيا الحوثي الارهابية وتصعيدها المدمر الذي امتد الى تجريف سبل العيش، واستهداف المنشآت النفطية، وخطوط الملاحة الدولية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، ومحاولة سلخ اليمن عن هويته الوطنية، والعربية.

وحذر الاجتماع مليشيا الحوثي الإرهابية من مغبة أي تصعيد إضافي لتعويض عجزها الواضح في مواصلة تضليل الرأي العام، مؤكدا جاهزية القوات المسلحة وجميع التشكيلات العسكرية للتعامل بحزم مع اي مغامرات غير محسوبة.

ودعا الاجتماع مليشيا الحوثي الارهابية الى التخلي عن المشروع الإيراني التوسعي، والانحياز الى مصالح الشعب اليمني، والجنوح الى السلام وفقا للمرجعيات المتفق عليها وطنيا واقليما ودوليا بما في ذلك القرار 2216.

وجدد الاجتماع تأكيد موقف مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، على ان السبيل الامثل لتحقيق الامن الاقليمي والدولي، يبدأ بدعم مؤسسات الدولة اليمنية، وقواتها المسلحة في إطار استراتيجية شاملة للشراكة مع المجتمع الاقليمي والدولي لتحرير ما تبقى من الأراضي اليمنية، وضمان الامن والسلم الدوليين.

كما عقد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الاعلى للقوات المسلحة، امس الاحد، اجتماعاً باللجنة الامنية العليا، على ضوء مستجدات الاوضاع الوطنية، والمتغيرات الاقليمية والدولية.

وضم الاجتماع، وزير الدفاع رئيس اللجنة الامنية العليا الفريق الركن محسن الداعري، واعضاء اللجنة، وزير الداخلية اللواء ابراهيم حيدان، ورئيس جهاز الامن السياسي اللواء احمد المصعبي، ورئيس هيئة الاستخبارات العسكرية والاستطلاع الحربي اللواء الركن احمد اليافعي، ووكيل جهاز الامن السياسي اللواء نور الدين اليامي، ومقرر اللجنة الأمنية العليا اللواء الركن عبدالحكيم شايف.

واستمع الاجتماع الى إحاطات من وزيري الدفاع والداخلية، ورؤساء الاجهزة المعنية حول الموقف العسكري والامني، والجهود المبذولة لتعزيز الامن والاستقرار في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة، والسياسات المعتمدة لمواجهة التهديدات الارهابية، ورفع كفاءة الاجهزة المعنية على كافة المستويات.

وتطرق الاجتماع الى الاجراءات الامنية المتخذة في المطارات والموانئ والمنافذ البرية في سياق جهود مكافحة الارهاب والتهريب والجريمة المنظمة، والحفاظ على الامن والاستقرار والسكينة العامة وملاحقة وضبط المطلوبين امنيا واحالتهم الى العدالة.

كما تطرق الاجتماع الى الاجـراءات المطلوبة للتعاطي مع قرار تصنيف المليشيات الحوثية منظمة ارهابية اجنبية، والجهود المنسقة مع المجتمع الدولي بموجب قرار مجلس الدفاع الوطني لتجفيف مصادر تسليح وتمويل المليشيات الارهابية، وردع ممارساتها المزعزعة لفرص الاستقرار المحلي، والسلم والامن الدوليين.

وفي الاجتماع، اعرب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، القائد الاعلى للقوات المسلحة، باسمه واخوانه اعضاء المجلس عن عظيم الاعتزاز والتقدير لتضحيات ابطال القوات المسلحة والامن، وكافة التشكيلات العسكرية، في المعركة الوطنية ضد المشروع الامامي المدعوم من النظام الإيراني والدفاع عن الكرامة والنظام الجمهوري، مجددا في السياق الثناء والامتنان لموقف الاشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة الذين قدموا كل الدعم للتخفيف من معاناة الشعب اليمني، ودعم تطلعاته في الامن والسلام والتنمية.

واشار فخامة الرئيس الى دلالة تزامن شهر رمضان المبارك مع احياء ذكرى الانتصارات، والمناسبات العظيمة، بدءا بعاصفة الحزم، وصمود وتحرير الضالع، والعاصمة المؤقتة عدن كبوابة لتحرير كافة المحافظات الجنوبية التي تمثل اليوم مركز الثقل في استكمال معركة استعادة مؤسسات الدولة وتحقيق تطلعات الشعب اليمني في الحرية، والمساواة، والاستقرار، والتنمية.

وأكد الرئيس، على دور اللجنة الامنية العليا في تحسين اتخاذ القرار الامني والعسكري، والتنسيق المستمر مع اللجان الأمنية في المحافظات، والاستجابة السريعة للمتغيرات والتطورات والمستجدات على مختلف الاصعدة، وما سيترتب على ذلك من اجراءات والتزامات وطنية من قبل الحكومة اليمنية كشريك وثيق للمجتمع الدولي في مكافحة الارهاب.

وحث رئيس مجلس القيادة الرئاسي المؤسسة العسكرية والامنية والاجهزة الاستخبارية على مضاعفة الاحترازات الأمنية، بما في ذلك رصد تحركات الخلايا النائمة لمليشيا الحوثي الإرهابية والتنظيمات الإرهابية المتخادمة معها، وتوفير الحماية اللازمة للمنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية في العاصمة المؤقتة، والمحافظات المحررة.

حضر الاجتماع مدير مكتب القائد الأعلى اللواء الركن احمد العقيلي.

عقد لقاءً موسعًا..

تجاوز هذه المرحلة الصعبة، مؤكدًا أن مجلس القيادة الرئاسي لن يدّخر جهدًا في دعم ومساندة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في المحافظة.

وأشار إلى أن هناك إدراكا تامًا لصعوبة الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد بشكل عام، والتحديات التي تواجهها السلطة المحلية في حضرموت بشكل خاص، إلا أن هذه الظروف لا تعفي القيادات المحلية من مسؤولياتها في حماية أمن المحافظة واستقرارها، والعمل على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وفق الإمكانيات المتاحة.

وأكد أن أمن حضرموت واستقرارها هو مسؤولية مشتركة، ولا يمكن السماح لأي جهة بزعزعة السكينة العامة، مشيرًا إلى أن أي محاولات للإضرار بالأمن والاستقرار، أو الخروج عن مؤسسات الدولة، سيتم التعامل معها بحزم، بما يضمن الحفاظ على النظام والقانون.

وشدد على ضرورة اتخاذ قـرارات حازمة داخل المحافظة، تضع مصلحة حضرموت وأبنائها في المقام الأول، مشيرًا إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب قرارات شجاعة تعالج المشكلات القائمة بشكل جذري، بعيدًا عن أي حسابات أخرى.

وأكد في ختام الاجتماع، أن مجلس القيادة الرئاسي سيكون مساندًا لكل الجهود التي تصب في مصلحة أبناء حضرموت، وسيقدم كافة أشكال الدعم الممكنة لضمان تجاوز المحافظة لهذه التحديات، واستعادة دورها الريادي في التنمية والاستقرار.

وكان المحافظ بن ماضي، قد افتتح الاجتماع، وقدم تقريرًا تفصيليًا حول الوضع العام في المحافظة، موضحًا حجم التحديات والصعوبات التي تعترض مسار التنمية والاستقرار، خاصة في ظل توقف صادرات النفط، والذي كان له تداعيات مباشرة على بقية القطاعات الخدمية والاقتصادية.

وأشار المحافظ إلى أن توقف الصادرات النفطية أدى إلى شحّ الموارد المالية، مما انعكس بشكل واضح على قدرة السلطة المحلية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، ودفع المرتبات، والقيام بالمشاريع التنموية الضرورية، مؤكدًا أن هذا الوضع خلق أزمة خانقة ألقت بظلالها على الحياة المعيشية في المحافظة.

كما استعرض المحافظ تفاصيل الأزمة القائمة في حضرموت، وتصاعد المطالب بشكل منطقي، حتى تضرر المواطنون منها بشكل مباشر، مما دفع السلطة المحلية إلى تقديم عدة مبادرات تهدف إلى تخفيف حدة الأزمة وإيجاد حلول واقعية، إلا أن جميع هذه المبادرات قوبلت بالرفض، مما فاقم الوضع حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة القضايا الملحة في محافظة حضرموت مع الوزراء الحاضرين والمسؤولين المعنيين في السلطة المحلية، واتخاذ المعالجات اللازمة بشأنها.

كما عقد اللواء عيدروس قاسم الزُبيدي، نائب رئيس المجلس الرئاسي، لقاءً موسعًا بمختلف شرائح وفئات المجتمع الحضرمي، بحضور محافظ المحافظة مبخوت مبارك بن ماضي.

في اللقاء، الذي حضره الأستاذ علي الكثيري، رئيس الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي، وعدد من أعضاء هيئة الرئاسة، والوزراء، ورؤساء الهيئات والمؤسسات الحكومية، وقيادات السلطة المحلية، والمجلس الانتقالي بالمحافظة، والأكاديميين، والشخصيات الاجتماعية، ألقى كلمة مهمة، أكد في مستهلها مكانة حضرموت الاستراتيجية ودورها المحوري في مسيرة النضال الجنوبي.

وأشار إلى أن زيارته والوفد الوزاري المرافق له تأتي تقديرًا ووفاءً لمحافظة حضرموت وأهلها، الذين كان لهم دورٌ بارزٌ في إشعال فتيل الثورة الجنوبية ومواجهة الطغيان.

وأكد قائلا: "إن وجودنا اليوم في المكلا هو تأكيدٌ على دعمنا لمطالب أبناء حضرموت العادلة، وتمسكنا بموقفنا الثابت في الوقوف إلى جانبهم لضمان إدارة محافظتهم وتأمينها من المخاطر والتحديات"، لافتًا إلى أن المجلس الانتقالي الجنوبي كان سبّاقًا في تبني مطالب حضرموت منذ إعلان عدن التاريخي في مايو 2017، وصولًا إلى مصفوفة المطالب التي أقرتها لجنة التواصل المنبثقة عن اللقاء الموسع لقيادات المجلس في سبتمبر 2024".

كما تطرق إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه المحافظة، مؤكدًا أن الحرب المستمرة والانتهاكات التي تمارسها مليشيات الحوثي وحلفاؤها تستهدف مقدرات الجنوب، وفي مقدمتها المنشآت النفطية في حضرموت وشبوة، مضيفًا بالقول: "شعبنا الجنوبي لن يخضع، وسينتصر بإرادته على كل محاولات تركيعه، وسيضع يده على ثرواته وموارده".

وفي هذا السياق، شدد على أن المجلس الانتقالي، من خلال شراكته في مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، لن يدّخر جهدًا في سبيل التخفيف من معاناة أبناء حضرموت، والعمل مع السلطة المحلية على تحسين الخدمات، وتعزيز الإيرادات، وتشجيع الاستثمار بما يخدم المواطن وينهض بالمحافظة.

كما أثنى على الـدور البطولي لقوات النخبة الحضرمية في حفظ الأمن والاستقرار، مؤكدًا الحاجة إلى تعزيز قدراتها وتمكينها من الانتشار الكامل في كافة أرجاء المحافظة، موجهًا في السياق الشكر للأشقاء في التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، على دعمهم المستمر لحضرموت ومؤسساتها الأمنية.

وواصل اللواء الزبيدي كلمته بتجديد التأكيد على التزام المجلس الانتقالي بالدفاع عن حقوق حضرموت ومطالب أهلها، مشيرًا إلى أهمية وحدة وتلاحم أبناء المحافظة، وداعيًا إلى تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية في سبيل تحقيق التنمية والاستقرار.

وأضاف قائلًا: "نلتحم معكم بشكل مباشر في هذه المحافظة، أرض الحضارة والرسالات السماوية، التي يتوجب علينا جميعًا أن نحافظ عليها من خلال مؤسسات الدولة، فحضرموت تقود نفسها برجالها وأبنائها".

وأشار إلى أن مجلس القيادة الرئاسي كلّف لجنة لحل الإشكاليات القائمة في المحافظة، والتي "لم يكن يتوقع أحد أن يصل فيها الوضع إلى هذا المستوى، باعتبار أن حضرموت تمثل أرض السلام والاستقرار، ولكن للصبر حدود، ولن نسمح بزعزعة الأمن والاستقرار فيها".

وأضاف: "لن ننسى تجديد التفويض الشعبي من قبل أبناء حضرموت، وقد نتجاوز صلاحياتنا من أجل حضرموت إذا لزم الأمر، فأبناء هذه المحافظة عانوا من الإرهاب، ولن نسمح بعودته مرة أخرى عبر مليشيات خارج إطار الدولة، وسنواجه ذلك بكل حزم".

وتابع قائلًا: "قلوبنا مفتوحة وأيدينا ممدودة للحوار، وفريق الحوار حاور وسيواصل جهوده مع جميع المكونات، وفي طليعتهم مؤتمر حضرموت الجامع، الذي لم يستجب حتى اللحظة رغم الدعوات العديدة الموجهة لهم، ولكننا مستعدون لأن نواصل الجهود لأجل حضرموت، باعتبارها عمود الدولة الجنوبية القادمة".

ودعا أبناء حضرموت إلى حل مشكلاتهم داخليًا دون تدخل من أحد، مؤكدًا أن الجميع "سيقفون إلى جانبهم، فالصراع اليوم على النفط، وحضرموت أولى بنفطها".

وأوضح أن المليشيا الحوثية صُنّفت بشكل رسمي كيانًا إرهابيًا، وستُتخذ بحقها عقوبات اقتصادية وسياسية، وهي تحاول الآن نقل معركتها من الجبهات إلى داخل المحافظات، ومنها حضرموت، ولها يد فيما يجري بالمحافظة، وهناك أدلة تؤكد ذلك، لذا يتوجب توحيد الصفوف لمواجهة هذا الخطر.

واختتم كلمته مؤكدًا أن وادي حضرموت في قلب كل جنوبي، ولن يتم التفريط فيه، وستكون هناك زيارة في المستقبل القريب.

اللواء الزُبيدي يتفقد..

كما استمع إلى شرح عن الجاهزية القتالية وبرامج التدريب والتأهيل التي تهدف إلى رفع كفاءة منتسبي المنطقة، لضمان استعدادهم الدائم لمواجهة أي تهديدات أمنية قد تواجه المحافظة.

وعقد ، خلال الزيارة، اجتماعا بقيادة المنطقة العسكرية الثانية، أشاد في مستهله بالتضحيات الجسيمة التي يقدمها منتسبو المنطقة في سبيل حماية حضرموت من أي تهديدات أمنية، مؤكدا أن هذه الجهود تحظى بدعم ومساندة مستمرة من القيادة السياسية، باعتبارها القوة الشرعية والوحيدة المخولة بحماية حضرموت، ولا يمكن السماح بأي محاولات لزعزعة الأمن عبر تشكيلات غير قانونية لا تخضع للدولة ومؤسساتها الرسمية.

وشـدد على أن أي محاولات لإنشاء قوات عسكرية موازية أو تشكيلات وميلشيات خارجة عن النظام والقانون ستُواجه بحزم، فالحفاظ على سيادة الدولة ومؤسساتها خط أحمر لا يقبل المساومة.

كما شدد على ضرورة الحفاظ على قوات النخبة الحضرمية، التي لعبت دورا محوريا في تحقيق الأمن والاستقرار في حضرموت، مؤكدًا أن هذه القوات تمثل نموذجا للقوة والانضباط العسكري، ويجب تعزيز دورها بما يخدم مصلحة المحافظة وأبنائها.

ترأس اجتماعا مشتركا..

القطاعات المستفيدة من الدعم الخارجي، وتوقعات تراجع التمويل، والتنسيق القائم مع الشركاء وفريق الأمم المتحدة القطري في اليمن، لإعادة التخصيص وفق الأولويات العاجلة وآليات تغطية الفجوة التمويلية.

ووجه دولة رئيس الوزراء، بالعمل بطريقة أكثر فاعلية ومنسقة بين الجهات الحكومية والشركاء ومنظمات الأمم المتحدة لإعادة جدولة الأولويات والاستجابة للاحتياج الفعلي على الأرض.. مشدداً على أهمية العمل بطريقة تكاملية لتجاوز التحديات والظروف الاستثنائية الراهنة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

شارك في الاجتماع وزراء المياه والبيئة توفيق الشرجبي، والصناعة والتجارة محمد الاشول، والصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح، والإدارة المحلية حسين الاغبري، والتربية والتعليم طارق العكبري، والدولة محافظ عدن حامد لملس، ونواب وزراء التخطيط والتعاون الدولي الدكتور نزار باصهيب، والخارجية وشؤون المغتربين مصطفى نعمان، والمالية هاني وهاب، والاشغال العامة والطرق محمد ثابت، ومستشار رئيس الوزراء السفير مجيب عثمان، والمدير التنفيذي للفريق الفني لرئيس الوزراء جمال بن غانم.

كما تراس رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، امس، في العاصمة المؤقتة عدن، الاجتماع المشترك بين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في اليمن لعرض نتائج التنمية لعام 2024وأولويات 2025م، لتحديد أوجه التكامل وفق الأولويات العاجلة، في ظل التحديات التمويلية المتوقعة.

وأقر الاجتماع، تشكيل لجنة تنسيق دائمة مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة في اليمن بهدف تحديد التوجه الإستراتيجي لتدخلات الأمم المتحدة بما يتماشى مع أولويات الحكومة، والإشراف ومراقبة واستعراض الأداء العام والتقدم المحرز، بالإضافة إلى ضمان الارتباط بالعمليات التنموية المحلية والإقليمية والدولية.. مؤكداً على اللجنة التركيز على الانتقال من المساعدات الإنسانية إلى التعافي والتنمية المستدامة بما يخدم مصالح الشعب اليمني.

كما اعتمد الشروط المرجعية لعمل اللجنة المشتركة، لتنفيذ مهامها الرئيسية في تعزيز المواءمة الاستراتيجية بين الأولويات الوطنية للحكومة والأطر الإنمائية للأمم المتحدة.

والقى دولة رئيس الوزراء، كلمة نقل في مستهلها تحيات رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي وأعضاء المجلس، للمشاركين في هذا الاجتماع الهام والذي يعد الأول من نوعه الذي يجمع الحكومة اليمنية ومنظمات الأمم المتحدة في عدن، منذ الانقلاب الحوثي المشؤوم الذي أثر سلباً على كل مناحي الحياة في اليمن وزعزع أمن اليمن والمنطقة والعالم.. معتبراً الاجتماع فرصة لتعزيز التنسيق بين الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة، وتصويب المسار لضمان انسجام جهود المانحين مع أولوياتنا الوطنية وخطة الحكومة لتعزيز التعافي الاقتصادي (2025 – 2026)، مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة تنعكس إيجاباً على حياة اليمنيين.

وعبر الدكتور أحمد عوض بن مبارك، عن تقديره لكافة الجهود التي بذلتها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في التخفيف من حدة الازمة الإنسانية في اليمن خلال السنوات الماضية..منوها بالدور الذي بذله العاملون في المجال الإنساني في كافة ارجاء اليمن ومواجهتهم للتحديات التي رافقت مسيرة عملهم، وعلى وجه الخصوص في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة مليشيات الحوثي الإرهابية والتي فرضت قيوداً كثيرة على العمل الإنساني وصل الى حد اعتقال الموظفين في المنظمات وتعذيب اثنين منهم حتى الموت، وإصدار احكام بالإعدام على آخرين، ومازال عدد منهم في المعتقلات الى يومنا هذا.. مستعرضاً الجهود التي بذلتها الحكومة لمتابعة قضيتهم وإبقائها حية وحاضرة لممارسة الضغوط على مليشيات الحوثي لإطلاق سراحهم.

وجدد التأكيد على أهمية نقل مقرات جميع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى عدن، ملتزماً بتوفير الحكومة كل الدعم اللازم لضمان انتقال سلس وآمن لهذه المنظمات، وإنجاح مهامها وتدخلاتها.. مؤكداً أن هذا الانتقال لا يعني إغفال الاحتياجات الإنسانية والتنموية في المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيات، وسنعمل معاً على وضع آلية تضمن وصول المساعدات إلى جميع اليمنيين دون تمييز.

وشدد رئيس الـوزراء، على أن التحول التدريجي من العمل الاغاثي الى المشاريع التنموية أصبحت ضرورة ملحة..لافتاً الى ان الحكومة ومن اجل تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق ذلك أنجزت مؤخراً خطة قصيرة المدى لتعزيز التعافي الاقتصادي لعامي 2025 - 2026 وتسعى الى حشد الدعم الدولي لتنفيذها.

وقال " تمثل تدخلات المانحين عبر وكالات الأمم المتحدة احدى الفرص في دعم جهود الحكومة لتحسين الوضع الاقتصادي من خلال توجيه تدخلات منظمات الأمم المتحدة لتنفيذ الأهداف التي حددتها الحكومة، والتركيز على القطاعات الحيوية التي تُلامس حياة المواطن مباشرة، كالصحة والتعليم والبنية التحتية، في المقابل تلتزم الحكومة بتذليل وتقديم التسهيلات الممكنة، وتوفير بيئة عمل آمنة تُسرع وتيرة العمل الإنساني والتنموي".

وأشار الدكتور أحمد عوض بن مبارك، الى ان هذا الحوار نقطة إنطلاق لإعادة توجيه تلك التدخلات بما يخدم أولويات الحكومة وتنفيذ برامج ومشاريع تنموية مستدامة، تُعزز وتدعم خطط التعافي الاقتصادي، وهو ما يتطلب تعاوناً وثيقاً وتنسيقاً مستمراً لضمان استدامة التدخلات وتحقيق الأثر المنشود على الأرض.. مؤكداً أن هذا الاجتماع بداية لسلسلة لقاءات دورية بين الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة.

وأضاف "على المستوى الاستراتيجي سيتم تشكيل لجنة تنسيق دائمة مشتركة بين الحكومة اليمنية والأمم المتحدة في اليمن برئاسة رئيس الوزراء، لاستعراض وتقييم الأداء ومواءمة التدخلات الإنسانية والتنموية مع أولويات الحكومة، وسنناقش في هذا الاجتماع الشروط المرجعية للجنة الدائمة، وعلى المستوى الفني سيتم تشكيل لجنة برئاسة مشتركة بين وزير التخطيط والتعاون الدولي عن الجانب الحكومي والمنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن عن الجانب الاممي وبعضوية الوزارات المعنية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن، وستتولى هذه اللجنة التنسيق والتعاون وتسهيل عمل المنظمات الأممية، الى جانب تنفيذ مراجعة دورية لتدخلات المنظمات الأممية لضمان توافقها مع خطط وبرامج الحكومة".

وعبر دولة رئيس الوزراء في ختام كلمته عن تطلعه الى تشكيل هذه اللجنة للقيام بدورها.. مؤكداً التزام الحكومة بتسهيل مهام المنظمات الأممية والدولية من عدن، وسيظل الباب مفتوحاً لأي مقترحات او مبادرات او برامج تعزز الشراكة بما يحقق فاعليه التدخلات وتحسين الوضع المعيشي والتنموي للشعب اليمني.

وعرضت الحكومة خلال الاجتماع أولوياتها للعامين 2025 - 2026م، والمتسقة مع خطة التعافي الاقتصادي، فيما عرضت الأمم المتحدة الإنجازات الرئيسية لعام 2024 وأولويات عام 2025م.

وتحدث المنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن جوليان هارنيس، عن آفاق الشراكة المستقبلية بين الأمم المتحدة والحكومة اليمنية..لافتاً الى اهداف تشكيل لجنة التنسيق الدائمة المشتركة، والتي ستتولى الإشراف الاستراتيجي ومراقبة ومراجعة الأداء العام، والتقدم ووضع السياسات للعمل الجماعي لتعزيز المزيد من التكامل في قطاع التنمية مع التركيز على الانتقال من المساعدات الإنسانية إلى التعافي المبكر والتنمية المستدامة للشعب اليمني.

كما تحدث عدد من الوزراء والمسؤولين عن رؤية الحكومة ومقترحاتها لتعزيز التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن والحرص على نجاح عمل لجنة التنسيق الدائمة المشتركة، والاولويات العاجلة للحكومة ضمن رؤيتها وخطتها للتعافي الاقتصادي.

شارك في الاجتماع وزراء المالية سالم بن بريك، والمياه والبيئة توفيق الشرجبي، والصناعة والتجارة محمد الاشول، والصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح، والإدارة المحلية حسين الاغبري، والتربية والتعليم طارق العكبري، والدولة محافظ عدن حامد لملس، ونائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور نزار باصهيب، ونائب وزير الخارجية وشؤون المغتربين مصطفى نعمان، ونائب وزير الاشغال العامة والطرق محمد ثابت، ومستشار رئيس الوزراء السفير مجيب عثمان، والمدير التنفيذي للفريق الفني لرئيس الوزراء جمال بن غانم، وعدد من الوكلاء والمسؤولين في الوزارات والجهات ذات العلاقة، ومن جانب الأمم المتحدة ممثلو البرامج والوكالات الأممية العاملة في اليمن.

من جهة أخرى استقبل رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، أمس الأحد، في العاصمة المؤقتة عدن، المنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن جوليان هارنيس، حيث جرى مناقشة النتائج المتوقعة من إطار التنسيق المشترك بين الحكومة والامم المتحدة لتحديد اولويات التدخل وفق الاحتياجات الملحة.

واستعرض اللقاء برامج الاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات التابعة لها في اليمن، وآليات تجاوز تراجع الدعم الدولي، إضافة الى الانتهاكات المستمرة لمليشيات الحوثي الإرهابية ضد عمال وموظفي الإغاثة، ونقل مقرات المنظمات الى عدن.

وجدد دولة رئيس الـوزراء، طمأنة مجتمع العمل الإنساني باتخاذ كافة الاجراءات المنسقة لضمان توجيه تصنيف ميليشيات الحوثي منظمة ارهابية أجنبية نحو أهدافه الرئيسية دون الاضرار بالفئات الاجتماعية الضعيفة، والواردات الغذائية والسلعية المنقذة للحياة.. مؤكداً دعم عمل لجنة التنسيق الدائمة المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة في اليمن لتحديد التدخلات وفق الاولويات والانتقال من المساعدات الإنسانية إلى التعافي المبكر والتنمية المستدامة.

الإرياني: العملية العسكرية..

لم يقتصر على الأسلحة فقط، بل شمل التدريب والخطط الاستراتيجية التي ساعدت الحوثيين على تعزيز قوتهم وتوسيع نطاق سيطرتهم، وجعلهم أداة طيعة لتنفيذ أجنداتها، وتصدير الحرب خارج حدودها، وخلق مزيد من الفوضى في المنطقة.

ولفت الإرياني إلى انه لا يوجد، اليوم، مكان لأي تسويف أو تردد، وما من خيار آخر سوى أن يتحمل الحوثي المسئولية الكاملة عن الجرائم التي ارتكبها في حق الشعب اليمني الذي هو اليوم ضحية حرب فرضها الحوثيون، وهم وحدهم من يجب أن يتحملوا عواقب مغامراتهم وتصعيدهم المستمر وانقيادهم الأعمى خلف طهران، فكل دقيقة تمر تعني المزيد من المعاناة لليمنيين.

واضـاف الإرياني "يجب أن يكون واضحاً أن اليمن والمنطقة لن يجدا طريقهما للأمن والاستقرار طالما ومليشيا الحوثي متشبثة بخيار الحرب ومستمرة في سياساتها التدميرية، والتحرك كاداة طيعة بيد ايران، لذلك يجب أن يواجه الحوثيون المسئولية عن ممارساتهم، وأن يتوقفوا عن المراهنة على حياة اليمنيين من أجل تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية، دون اكتراث بالتكاليف والمعاناة التي ستلحق باليمنيين.

14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - العاصمة عدن

نائب رئيس مجلس الادارة - نائب رئيس التحرير
الحامد عوض الحامد

مدير التحرير
زكريا السعدي

نائب مدير التحرير
مروان صالح الجنزير

سكرتير التحرير
عادل خدشي

مدير الاخراج
محمد الصوفي

عدن المعلا شارع الصعيدي

بريد الصحيفة: 14october1968@gmail.com

الإعـــــلانـات: تلفون/ فاكس: 02-248050

البريد الإلكتروني: adv.14october1968@gmail.com